الأمم المتحدة

A/67/496

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة بأن تحيل إليكم طيه البيان الخطي المقدم من وفد مملكة البحرين ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها السيد كارستن ستور، الممثل الدائم لمملكة الدانمرك لدى الأمم المتحدة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في الجمعية العامة.

وتطلب البعثة الدائمة إصدار النص المرفق بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

081012 081012 12-53674 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

حق الرد

ترفض مملكة البحرين المعنى الضمني الوارد في بيان مملكة الدانمرك بأن المطالبة بإجراء إصلاحات أمر يشكل جريمة في البحرين. فلكل إنسان الحق في الاختلاف مع حكومته، أو معارضتها، وفي الإعلان على الملأ عن ذلك الاختلاف أو ذلك الموقف المعارض، في حدود الخطاب الذي لا يخرج عن النظام في مجتمع ديمقراطي بالطبع. وينبغي تذكير الحكومة الدانمركية بأن هناك فرقاً جوهرياً بين أشكال التعبير السلمية عن الاختلاف وأعمال التحريض على الكراهية والعنف التي تدمر النسيج الاجتماعي لأي أمة.

إن ما تحرزه البحرين من تقدم في تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق لا يحدده ما إذا كانت حكومة بمفردها ليس لديها وجود دبلوماسي في البحرين توافق على نتائج إجراءات قضائية بحرينية بعينها أم لا. وجميع الدول الراغبة في تعزيز العلاقات الودية مع مملكة البحرين مدعوة إلى دراسة الحالات العديدة التي وفرت فيها المحاكم الحماية للحق في حرية التعبير والحق في حرية التجمع، والتي قامت فيها بنقض القضايا وتخفيف العقوبات. والتقارير المستقلة المتاحة للكل، بما فيها تقارير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تؤكد الثقة في المحاكم البحرينية بصفتها حامية حقوق المواطنين البحرينيين. ويمتد جهد الإصلاح ليشمل توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وعملية الحوار الوطني على السواء، حيث أنشأت حكومة البحرين، تمشيا مع ذلك، مؤسسات مستقلة جديدة لها سلطة الإشراف على هيئات إنفاذ القانون والهيئات الأمنية، لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ كما أن هناك مجموعة من التعديلات التشريعية وبيانات السياسات والتوجيهات الإدارية التي وضعت حديثا والمتاحة للجميع بدأت بالفعل تحدث أثرا حقيقيا وإيجابيا على جميع البحرينيين.

وتعرب مملكة البحرين عن تقديرها لدعم المجتمع الدولي وتشجيعه وهي تمضي قدما في برنامجها للتنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والإصلاحات الأوسع نطاقا.